تقديم

من يؤمن بالحق العربي الفلسطيني يخرج من قراءة هذا الكتاب أكثر ثقة في إمكان استرداد هذا الحق؛ لأنه يتكشف ما في الجانب الآخر المعادي من خلل واهتزاز ثقة، ويكشف أن هذا البناء الشديد الذي شيدته الصهيونية على أرض فلسطين ـ بدولته وجيشه ومستوطنيه ـ إنما جذوره وأسسه ضامرة، إن قويت على حمله فهي لا تقوى على إبقائه إن عصفت به العواصف. وإن أهم ما هو مطلوب من الجانب العربي هو استمرار المقاومة من الداخل ومن حولها، ولو بجهد المقل ولو بالفعل الوئيد. الاستمرار وطول النفس في المقاومة هو ما بهما يسترد الحق ويعود لأصحابه، إن شاء الله تعالى.

هذه الحرب على غزة في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ يسميها هذا الكتاب الحرب السابعة. وأنا أحسبها الحرب الثانية عشرة في سلسلة الحروب الأمريكية الإسرائيلية على العرب والفلسطينيين، وذلك إن أضفنا إلى السبعة المذكورين، حرب الاستنزاف التي قامت بها مصر على الإسرائيليين بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٧٠ وانتفاضتي الفلسطينيين في سنتي ١٩٨٧ و٢٠٠٠ وحربي العراق في سنتي ١٩٩١ و٢٠٠٣. هذه الحرب الأخيرة ـ وليست الآخرة ـ إذا نظرنا إليها حسبما يرد في هذا الكتاب نقلاً عن ألسنة وأقلام لإسرائيليين وغربيين، إنما تكشف عن أن النمر الإسرائيلي سيئول نمرًا من ورق بشرط استمرار المقاومة. بأي درجة من درجات القوة كانت.

الدولة الإسرائيلية تملك ما قد يزيد عن المائتين من الرءوس النووية، وجيشًا لديه أحدث المعدات، ومفتوحة له خزائن الغرب من المال والعتاد والسلاح، وهي مؤيدة تأييدًا مطلقًا من الولايات المتحدة الأمريكية سيدة العالم اليوم ومن الدول الأوروبية، وتقف معها صراحة أو خفية حكومات عربية يفترض أنها الأكثر أثرًا ونفوذًا في المنطقة العربية الشرقية اليوم. هذه الدولة الإسرائيلية بكل ما لديها وما يساندها من قوى تغزو غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ وتستمر تضربها شهرًا كاملًا، ثم تخرج لم تحقق أي هدف سعت إليه. وغزة هذه المقاومة التي لا يزيد شعبها عن المليون ونصف المليون نسمة من الجوعى العطاش المحاصرين المقطوع عنهم المؤن والزاد والمحرومين من أي دعم من دول الجوار ومن العالم، هذه غزة لم تلن عريكتها ولا ضعفت إرادتها.

والنتيجة أنه عَجَزَ العملاق الإسرائيلي عن أن يحقق أي هدف له أمام قوة متناهية الصغر.

وهذا الموقف يستوجب منا أن نقف طويلًا ونعيد تقدير موازين القوى بين المعتدين والمقاومين، ذلك أن المعتدي يبغي مصلحة له بينما المقاوم يدافع عن وجوده، والمعتدي يقيس الأمور بميزان الربح والخسارة بينما المقاوم يقيسها بميزان البقاء والفناء، والمعتدي لديه فرص اختيار بين بدائل بينما المقاوم ليس لديه إلا أن «يكون أو لا يكون». وكذلك فإن الظروف السيئة تعطي الإنسان القدرة على الاعتياد عليها و«التعامل» معها، والجوع يعطي الإنسان القدرة على تحمل الجوع، وحتى الموت يعطيه القدرة على الاعتياد على مواجهته. والظلم يولد في الإنسان روح التحدي والإصرار.

علينا أن نفهم دروس الأعوام الماضية ودرس غزة بصفة خاصة. لقد سيطرت إسرائيل على غزة والضفة الغربية لنهر الأردن. أي على الأجزاء التي كانت لا تزال باقية من فلسطين في أيدي العرب، سيطرت عليها في سنة ١٩٦٧، أي منذ ٤٣ سنة. وهي طوال هذه المدة لم تستطع أن تبتلع غزة ولا الضفة الغربية ولا أن تتركهما، وهي ترى في تركهما خطرًا عليها وفي ابتلاعهما خطرًا عليها أيضًا. وإسرائيل تقف ضد أن تقوم دولة فلسطينية واحدة تضم كل قاطني فلسطين الآن من عرب وإسرائيليين، وترفض أن تقوم دولتان أيضًا تفصل بين هذين الشعبين. قرأت قديمًا لقائل يقول: «إياك أن تظن السارق شجاعًا»؛ لأن السارق دائمًا ما يكون جبانًا يتلفت ويتوقع الهجوم عليه من أية ناحية، وهو حتى إن قتل فهو يقتل جبنًا وهربًا لا شجاعة ولا إقدامًا.

وحتى بالنسبة للفلسطينيين داخل حدود ١٩٤٨ في إسرائيل، لم تستطع إسرائيل أن تبتلعهم داخل حدودها وبين كثرتها العددية وتفوقها «الحضاري» والتنظيمي، وهم لا يبلغون نسبة الربع من سكان إسرائيل. والأصل أن الأغلبية العددية تحاول دائمًا أن تستوعب الأقلية بين سكانها، ولكن وقائع إسرائيل تكشف عن أن الأغلبية فيها تخشى من الأقلية العربية، بدليل ما يؤكدونه الآن من وجوب أن تصير إسرائيل «دولة يهودية» خالصة. وإن نتنياهو رئيس الوزراء هناك ـ وهو في قمة جبروته وجبروت دولته ـ يكشف عن قمة ضعفه بالإصرار على أنه يستهدف «تهويد» الدولة التي يزيد اليهود فيها على ثلاثة أرباع سكانها، ويعكس ذلك أن كل ثلاثة أقوياء من اليهود يخافون من الرابع الآخر الضعيف المعزول.

ويؤكد هذا المعنى أيضًا هذا الحائط العجيب الذي بناه المستبد الأكبر أرييل شارون ليفصل بين الضفة الغربية وبين أرض إسرائيل، ثم يعلن المستبد الأكبر الآخر نتنياهو الآن من عزم إسرائيل على إقامة جدار مماثل على الحدود بين مصر وإسرائيل وعلى طول نحو ١٤٠ كيلومترًا. وذلك لتكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم والتي تحاط بالأسوار والحوائط على طول حدودها البرية، وليعيد الإسرائيليون بذلك نظام «الجيتو» الذي كانوا ينعزلون فيه بمعيشتهم عن أبناء من يسكنون بينهم من أوطان ويحيطون فيه أنفسهم أو يفرض عليهم بين أسوار وأبواب عازلة، وهو ما كان يسمى في بعض بلادنا «حارة اليهود».

كما يصدق ذلك أيضًا على ما نلحظه دائمًا مما يتردد على ألسنة الإسرائيليين حكامًا، وكتابًا من أن القدس هي عاصمتهم «الموحدة والمؤبدة»، بما يوحي حرصهم على أن يقرروا أمرًا منكور الحقيقة والواقع، فلم نجد شعبًا في العالم أو دولة في التاريخ المنظور سمى عاصمته أو حرص دائمًا على وصفها بأنه موحدة وأنها دائمة، لأن المعترف به لا يحتاج لتأكيد، إنما المنكور هو ما يحتاج.

هذا البلد الإسرائيلي الذي قام على العنف والسلاح، دولة وشعبًا غازيًا، يقول أحد مؤرخيه حسبما يرد في هذا الكتاب: «ليس هناك حل عسكري للصراع بين إسرائيل وحماس».

وهذا البلد الذي حرص في اتفاقية السلام مع حكومة مصر على أن تبقى سيناء معزولة السلاح، وهي تقارب في حجمها حجم بلده كلها، بمعنى أنه بلد لا يطمئن على سلامته وأمنه إلا إذا كانت أرضًا مثيلة له ومساوية مجردة من السلاح، هذا البلد صار يأتيه السلاح

المقاوم له في عقر داره وداخل أرضه. وهذا البلد الذي كانت تقاليده العسكرية دائمًا أن ينقل المعارك الحربية مع مقاوميه وخصومه خارج أرضه صار يأتيه الخطر المسلح من داخل أرضه، وصارت الصواريخ المضادة أقرب إليه من حبل الوريد، بما يؤدي إلى اضطراب الحياة فيه بالنسبة لثلث مواطنيه، ومما يدفع أحيانًا بنحو مليون منهم إلى الذهاب إلى الملاجئ كما حدث في حرب ٢٠٠٦ مع لبنان.

* * *

لم تستطع إسرائيل أن تبتلع كل فلسطين بأهلها ولا أن تلفظهم، فلجأت إلى السلطة الفلسطينية وإلى الموالين لها من حكومات العرب، وعقد اجتماع في شرم الشيخ بمصر في أوائل سنة ٢٠٠٥ أسفر عن اتفاق السلطة الفلسطينية مع الإسرائيليين على الكف عن استخدام العنف. ثم بدأت إسرائيل بغزة، وصرح شارون رئيس وزرائها في فبراير ٢٠٠٥ بأنه ينوي الانسحاب من منطقة فيلادلفيا، وهي الشريط الواقع بين قطاع غزة وسيناء المصرية، بشرط أن تتوقف عمليات تهريب السلاح ووسائل القتال، وأن تُسلَّم غزة للسلطة الفلسطينية وليس لما أسماه المنظمات الإرهابية ـ ويقصد بها منظمات المقاومة الشعبية، مثل حماس أو الجهاد أو الجبهة الشعبية ـ وبشرط أن يكون لمصر دور في الاتفاق الأمني.

ومع الانسحاب الإسرائيلي من غزة أبرم اتفاق مصري إسرائيلي عرف باسم اتفاق فيلادلفيا في أول سبتمبر ٢٠٠٥، ووقعه لواء مصري وجنرال إسرائيلي حتى لا يكون في قوة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وليظهر اتفاقًا عسكريًّا بحتًا ويبقى محكومًا باتفاقية السلام. ونص على أن تتولى قوة من الحرس المصري للحدود منع ما أسمي بالعمليات الإرهابية ومنع تهريب السلاح والذخيرة ومنع تسلل الأفراد عبر الحدود مع القبض على المشبوهين ومع اكتشاف الأنفاق عبر حدود مصر وغزة، وحدد أفراد الحرس ٧٥٠ فردًا على امتداد ١٤ كيلومترًا هي حدود غزة مع مصر، وحدد أعداد ما يحملون من بنادق ونحوها. كما وقعت ما سمي باتفاقية المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في نوفمبر ٢٠٠٥ لتنظم أوضاع العبور وما يلتزم الجانب الفلسطيني بإبلاغه إلى إسرائيل ومع منع عبور الأسلحة وغير ذلك، مما يكشف عن أن الجانب المصري بشأن غزة وجانب السلطة الفلسطينية بشأن المعابر كافة قد صارا يعملان في إطار نظام أمني مقصود به حماية الأمن الإسرائيلي من المقاومة الشعبية والفلسطينية، وصارا موظفين لهذا الأمر.

وبهذا السياق في سرد الأحداث، يظهر الدافع الأساسي لإقامة الجدار الفولاذي عند الحدود المصرية مع غزة؛ لإحكام غلق معبر رفح وخنق المقاومة الفلسطينية لصالح الأمن الإسرائيلي. ويظهر ذلك بصورة أجلى عندما نعرف أن اتفاقًا جرى بين السلطة الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧ سمي «مؤتمر أنابوليس» تحت رعاية الرئيس الأمريكي وقتها جورج بوش، وتضمن الغرم المتبادل على وضع حد لإراقة الدماء بينهما مع التصدي «للإرهاب والتحريض» ومع وعد للتوصل لاتفاق قبل نهاية سنة ٢٠٠٨، ولكن تطور الأحداث في فلسطين وإفلات غزة من سيطرة السلطة الفلسطينية المتفقة مع إسرائيل على أمنهما معًا في مواجهة المقاومة الشعبية الفلسطينية، هذا الإفلات الذي جاء نتيجة انتخابات حرة كسبت أغلبيتها حماس وفشل الانقلاب عليها في غزة، هذا الإفلات تولد عنه لا اتفاق سلام بين إسرائيل وفلسطين ولكن قيام ما أسماه الكتاب الذي بين أيدينا بالحرب السابعة، وما نسميه الحرب الثانية عشرة.

مع فشل إسرائيل في تحقيق أهداف حربها على غزة في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستر هذه الهزيمة بفعل سياسي، فعقدت وزيرتا الخارجية الأمريكية والإسرائيلية في ١٦ يناير ٢٠٠٩ الاتفاقية الواردة في هذا الكتاب، وهي لا تلتزم فيها الولايات المتحدة فقط بحماية أمن إسرائيل وفرض الحصار على غزة من البحر الأبيض المتوسط شمالًا إلى خليج عدن والبحر الأحمر وشرق أفريقيا جنوبًا، ولكنها تتعهد بالقيام بذلك «مع الدول المجاورة»، و«مع غيرها من أعضاء المجتمع الدولي» وبالتعاون «مع شركائها في المنطقة» و«مع شركائها الإقليميين». ومن الواضح أن المقصود بهذا التعهد الأمريكى عن «الدول المجاورة» الدول العربية ذات العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وهي في ظني الاتفاقية الأولى من السوابق التاريخية التي تتعهد فيها دولة عن دول أخرى ليست طرفًا صريحًا في الاتفاق، ويرد هذا التعهد بالحسم والوضوح الدال على هذه الدول والمنبئ بالثقة في تنفيذ المطلوب. وهو من ناحية أخرى يكشف أنه لم يعد لإسرائيل ضمان تطمئن إليه إلا مساعدة هذه «الدول المجاورة» لها في إحكام الحصار على غزة. ومن ذلك ندرك المناخ الذي تتقرر فيه سياسات فتح معبر رفح من الجانب المصري وغلقه وإقامة الجدار الحذيدي إمعانًا في فرض الحصار.

باتفاق فيلادلفيا سنة ٢٠٠٥ انتقلت صراحة مصر في علاقتها بإسرائيل من موقف الوسيط بينها وبين الفلسطينيين إلى موقف الشريك لها في مواجهتهم، دون أن يسمح الاتفاق

لمصر حتى بزيادة عدد أفراد أمنها عند الحدود مع إسرائيل، وكانت هي أساسًا المعنية فيما أشارت إليه اتفاقية إسرائيل وأمريكا بالدول المجاورة؛ لأن ليس لغزة دولة مجاورة لها إلا مصر (عدا إسرائيل).

إن معبر رفح هو المعبر الوحيد إلى غزة من خارج الأراضي الفلسطينية التي تسيطر عليها إسرائيل، وهو يعمل بالتنسيق الاتفاقي السابق ذكره مع المعابر الأخرى التي تسيطر عليها إسرائيل. وقد بُرِّر هذا الصنيع من جانب الحكومة المصرية بأن إحكام غلق معبر رفح وبناء الجدار الحديدي تحته إنما قصد به منع خطر وفود أهالي غزة إلى سيناء بأعداد هائلة تهدد مصرية سيناء. وهذا القول يتناقض مع الفعل الفلسطيني وإستراتيجية المقاومة الفلسطينية، وغزة متاخمة لحدود سيناء منذ الأبد وكانت تحت الإدارة المصرية زهاء عشرين سنة قبل ١٩٦٧، ولم يحدث قط قبل هذا التاريخ ولا بعده النزوح المدعى، كما أن سياسة المقاومة الفلسطينية تتركز في الحفاظ على أرض فلسطين بيد الفلسطينيين ومقاومة «الترانسفير» أي التهجير القصري لهم، سواء من أرض ١٩٤٨ أو من الضفة الغربية أو من غزة، كما أن الهدف الثابت للوطنية العربية الفلسطينية هو عودة اللاجئين من الفلسطينيين الموجودين خارج فلسطين إلى أرضهم وديارهم ومواطنهم بها. ومن ثم، فإن المنطقي والمعقول أن تتفق السياستان الوطنيتان المصرية والفلسطينية في هذا الشأن لا أن تتعارضا. ومن جهة أخرى، فإن الحصار على غزة من شأنه أن يجعلها طاردة لأهلها، وفتح المعبر لسد الحاجات الضرورية لأهل غزة هو ما يثبتهم على أرضهم ويعينهم على ما هم فيه من مشاق الاحتلال الإسرائيلي.

وحسب تصريحات لمسئولين مصريين، فإن مصر تصوغ موقفها الدولي باعتبار أن قطاع غزة لا يزال محتلًّا من إسرائيل. وبموجب هذا التصور وبمقتضاه أن يكون استخدام أهالي هذا القطاع لكافة وسائل المقاومة للاحتلال يكون استخدامًا مشروعًا وهو من قبيل الحق في الدفاع الشرعي، وتكون السيادة باقية لأبناء الأرض المحتلة لأن الاحتلال الأجنبي لا ينقل السيادة، ومن ثم يكون اتفاق فيلادلفيا اتفاقًا متعارضًا مع حقوق الدفاع الشرعي وحق الأهالي في مقاومة الاحتلال، ويكون اتفاقًا باطلًا لأنه جرى مع إسرائيل عن غزة وإسرائيل ليست بذات صفة «ولا حَقَّ لدفاع شرعي ضد الدفاع الشرعي».

إن غزة محاصرة، وفعل الحصار تتشارك فيه مصر وإسرائيل، والحصار عمل من أعمال الحرب. ومن ثم، فإن حرب غزة التي جرت عملياتها العسكرية في شهري ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ لا تزال مستمرة. ولأول مرة في التاريخ الذي نعرفه تتحالف الدولة المصرية

مع عدوها الحقيقي الإسرائيلي وتتشارك معه في خنق حليفها وصديقها العربي الفلسطيني ومن يتعين عليها أن تقويه وتقوى به.

إن المتابع للتاريخ المصري الحديث والمعيش، يلحظ أن فاروق ملك مصر السابق، ومصطفى النحاس خصمه وقائد الحركة الوطنية والديمقراطية في عهده، وعبد الناصر رئيس مصر وقائد ثورتها والذي قاد حركة مصر الوطنية من بعدهما، هؤلاء الثلاثة لم تتفق سياساتهم قط في أي أمر إلا في مسألة واحدة، هي إدراك من هو عدو مصر الإستراتيجى ومن هو من يهدد أمن مصر القومي. وهو دولة إسرائيل ومن يساندها. ودولة مصر لم تخطئ قط في تبين من أين يأتيها الخطر على أمن بلادها.

ويبقى السؤال عالقًا، أين إرث الدولة المصرية؟

والحمد لله

طارق البشري